

الدورة الرابعة للملتقى صفاقس الدولي للمالية الإسلامية
"الهندسة المالية الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمستحقات الربحية والمقاصد التنموية"

27 و28 أبريل 2016 صفاقس- الجمهورية التونسية

عنوان البحث

إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

من إعداد:

د. رضوان لمار

lammar.redhouane@gmail.com

المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة - الجزائر

أ. كمال ميده

kamelmid@gmail.com

طالب دكتوراه بالمعهد IiBF ماليزيا

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى بحث إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية لكونها من القضايا المهمة والحيوية في إدارة المصارف الإسلامية ودفع عجلة تنميتها. وتطلق الدراسة من إشكالية محورية تتمثل في الإجابة عن سؤال مشروعية الإطار المنظم لإدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية، ونجاعته في العملية التمويلية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال عرض الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وأنواعها الأساسية وأهم العناصر المكونة لإدارة المخاطر في المعاملات المصرفية الإسلامية. كما اعتمدت الدراسة أيضا المنهج التحليلي المقارن من خلال مقابلة المعايير والإرشادات التي صدرت عن المؤسسات الدولية المضطلة بإدارة المخاطر الائتمانية مثل: لجنة بازل، والمبادئ الخاصة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتحليلها. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: إن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وإن لم يرد في نصوص الفقهاء المتقدمين، غير أنه لم يكن غائبا في تقديراتهم الفقهية وتطبيقاتهم العملية، أو مخاطر التوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في حفاظها على مقاصد الشريعة، وضرورياتها الخمسة التي منها حفظ المال. وأن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية تتفق ونظيرتها التقليدية، وخلافها معها ينحصر في الجزء الخاص بالمخاطر الشرعية.

ABSTRACT

This study aims to discuss risk management in Islamic banks for being one of the important and vital issues in the Islamic banking management and advancing development. The study starts from a central problem which consists in the answer to the question of legality of the framework governing risk management at Islamic banks, and its effectiveness in the financing process. The study was based on a descriptive approach by the presentation a conceptual framework for risk management in Islamic banks, its main types and the most important components of risk management in Islamic bank transactions. The study also adopts a comparative analytical method by opposing standards and guidelines issued by international institutions undertaking credit risks, such as: the Basel Committee, and principles of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions and their analysis. The study concluded with a set of findings and recommendations, including: Risk management in Islamic banks, although not contained in the texts of advanced jurists, but it was not absent in their jurisprudential rules and their application process, or risks of compatibility with the principles and provisions of the Islamic Shariah in maintaining the purposes of the Islamic law, its five necessities of which save money. Risk management in Islamic banks conform to traditional counterparts, and the difference between them is limited to the part concerning legitimate risks.

المقدمة

مما لا شك فيه أن إدارة المخاطر تعد أحد الجوانب المهمة في النظام المالي، فضلا عن دورها الحيوي في الصيرفة والتمويل، ولا سيما في عصر التقويم المالي والتوقعات والتنبؤات المتعلقة بالعائد التي تهدف إلى تجنب المخاطر المالية والخسارة، ومما تجدر الإشارة إليه أن وضع الأعمال الحالي في غاية في التعقيد والصعوبة والخطورة، وفي هذا السياق سنلقي الضوء على موضوع إدارة المخاطر ونولي حظه من النقاش والبحث والتنقيب من وجهة النظر الإسلامية.

لقد بينت بعض الأرقام والتقارير حول بعض المصارف الإسلامية وقوع خسائر في تلك المصارف وإفلاسها بسبب عدم تسديد القروض العقارية أو الرهنية، حيث أعلنت مجلة الاقتصادية الإماراتية العدد 5984 الموافق لـ 28 فبراير 2010 أن «بيت التمويل الخليجي» وهو مصرف إسلامي قد حصل على تصنيف SD من ستاندرد أند بورز's *Standard & Poor's*، الذي يعني أن المصرف «تعثّر» بشكل «اختياري» بعد أن أخفق في تسديد قرض كامل له يبلغ 300 مليون دولار وتضرر «بيت التمويل الخليجي» بصورة قوية بفعل الانهيار في سوق العقارات في منطقة الخليج العربي، فوفقاً لوكالة رويترز تقلصت إيرادات «بيت التمويل» لتصل إلى 74 مليون دولار في الأشهر التسعة المنتهية في أيلول (سبتمبر) 2009، وقد فشلت بعض المنتجات المالية الإسلامية كالصكوك حيث قالت وكالة التصنيف الماليزية (*RAM Ratings 2010*) إن قيمة التخلفات عن السداد في سوق رأس المال الماليزي في الفترة ما بين 1997 إلى 2009 بلغ ما يقارب 12.9 مليار رينغيت ماليزي، وكذا الحال مع البطاقات الائتمانية..... إلخ.

إن هذه التقارير والدراسات تثبت أن كثرة الديون أو فشل تمويل هذه المشاريع قد تكون سببا في سوء إدارة مخاطر الائتمان كما جاء في دراسة نشرت في جريدة الشرق الأوسط العدد 11774، بتاريخ 22 فبراير 2011: تحت عنوان (خبراء مصرفيون: نمو ديون العملاء يدفع المصارف الإسلامية إلى إعادة النظر في نظام القروض¹). وتكمن أهمية هذا الموضوع في أننا إذا ما ألقينا نظرة

¹ تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، في الملتنقى الدولي الثاني تحت عنوان: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، بتاريخ 5 و 6 ماي 2009 بجامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر).

خاطفة على هذا الجانب في مجال المعاملات والخدمات المالية، سنلمس بكل وضوح سبب ذلك الفشل وهو عدم وجود منهاج شامل في إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية مما اضطرها إلى الاعتماد على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر الائتمانية وقد جاءت دراسة الدكتور بوعظم كمال والأستاذ شوقي بورقية لتشير إلى هذا الخلل، لذا كان من الواجب التطرق إلى موضوع إدارة المخاطر في المعاملات والخدمات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية في جميع أرجاء العالم، وذلك لحساسية هذا الموضوع في الصيرفة والمالية الإسلامية. وستستفيد الدراسة من النقاش الدائر بين الفقهاء الذي سيشكل أرضية قوية لاستكشاف موضوع إدارة المخاطر في المعاملات المصرفية، ومن ثم يمكن عدّ هذه الدراسة خطوة أولى نحو إيجاد منهج أو معيار لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ولذلك سيركز هذا البحث على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من أجل تحسين أداء صناعة الصيرفة الإسلامية.

وقد قسم هذا البحث إلى خمسة مباحث، الأول: مفهوم مخاطر الائتمان من المنظور الإسلامي، والثاني: مبادئ المخاطر في الإطار الإسلامي، والثالث: العناصر الأساسية للمخاطر في المصارف الإسلامية وتحدياتها، والرابع: مصادر المخاطر في المعاملات المصرفية الإسلامية (التمويل والاستثمار)، والخامس: أنواع المخاطر في التمويل الإسلامي الخاص بالمعاملات المصرفية الإسلامية.

المبحث الأول: مفهوم مخاطر الائتمان من المنظور الإسلامي

المطلب الأول: المخاطرة في الفقه الإسلامي

وردت كلمة المخاطرة كثيراً في كتب الفقهية، على لسان عددٍ من العلماء والأئمة، المتقدمين منهم والمتأخرين، في مناسبات مختلفة. ونود أن نذكر هنا أن كلمة المخاطرة لم يرد ذكرها القرآن الكريم، أو في السنة النبوية الشريفة، وإنما ذكر معناها في كلمة تحمل معناها في الأحاديث النبوية، وهي كلمة الغرر، حيث جاء في الحديث الذي رواه أبو هريرة τ أن النبي ρ : "نهى عن بيع الحصة، وعن بيع الغرر"²، والغرر في اللغة هو الخطر، وله في اصطلاح الفقهاء تعريفات متنوعة.

ولم أجد للمخاطرة في الفقه الإسلامي تعريفاً في حدود ما توصلت إليه في البحث عن تعريفات للمخاطر، لكن العلماء والفقهاء تناولوه في كثير من المحطات عند تعرضهم لمسألة الغرر الذي يكون في بعض العقود، فقد كان في كثير من كتاباتهم حديث عن المخاطرة وذلك في معرض حديثهم عن الغرر.

قال الإمام مالك τ : "والأمر عندنا، إن من المخاطرة والغرر شراء ما في بطون الإناث من النساء والدواب، لأنه لا يدرى أ يخرج أم لا يخرج؟ فإن خرج لم يدر أ يكون حسناً أم قبيحاً أم تاماً أم ناقصاً أم ذكراً أم أنثى؟ وذلك كله يتفاضل إن كان على كذا، فقيمه كذا، وإن كان على كذا، فقيمه كذا"³.

وقال الإمام الشافعي τ : "إذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان، أو شهد لك به عليه شهود، أو ما أشبه هذا، فأنا له ضامن، لم يكن ضامناً لشيء من قبل إنه يقضى له ولا يقضى له ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء، فلما كان هذا هكذا، لم يكن هذا ضامناً وإنما يلزم الضمان بما عرفه من الضامن، فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة"⁴. وبهذا يمكن أن نقول إن مفهوم المخاطرة في الدراسات المالية لم يكن غائباً عند العلماء والفقهاء.

المطلب الثاني: حكم المخاطرة عند العلماء والفقهاء

سننتظر في هذا المطلب إلى آراء بعض العلماء لبيان حكم المخاطرة عند العلماء والفقهاء القدامى والمعاصرين، وذلك لتوضيح مواقفهم من المخاطرة وجوانبها.

قال ابن تيمية: "أما المخاطرة، فليس في الأدلة ما يوجب تحريم كل مخاطرة، بل قد علم أن الله ورسوله لم يحرم كل مخاطرة ولا كل ما كان متردداً بين أن يغتم أو يغرّم أو يسلم، وليس في أدلة الشرع ما يوجب تحريم جميع هذه الأنواع لا نصاً ولا قياساً... ولكن يحرم من هذه الأنواع ما يشتمل على أكل المال بالباطل، كما يحرم أكل المال بالباطل وإن لم يكن مخاطرة، لأن مجرد المخاطرة محرّم... وكذلك كل من المتبايعين لسلمة، فإن كلا يربح فيها ويخسر، فمثل هذه المخاطرة جائزة بالكتاب والسنة والإجماع، والتاجر مخاطر"⁵.

ويقول ابن القيم الجوزية: "والمخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعهها ويربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل، فهذا حرمه الله تعالى ورسوله... وليست هذه المخاطرة مخاطرة تجارة"⁶.

أما عند العلماء والفقهاء المعاصرين فقد فرق مصطفى الزرقاء بين الخطر والمخاطرة، فبين أن المخاطرة ليست الخطر، حيث إن المخاطر تعني احتمال وقوع الخطر، أما الخطر فهو بالضرورة وقوع ضرر. وقال كذلك إن المخاطرة هي حالة محتملة فيها ربح أو يحتمل فيها خسارة، وتأتي المخاطرة من عدم معرفة النتيجة التي ستقع من بين النتائج المتعددة⁷.

نستنتج من هذه الأقوال والأحكام جواز المخاطرة عند العلماء والفقهاء في التجارة والعمليات المالية المشروعة إسلامياً، أما المخاطرة المحرمة فهي مخاطرة القمار وأكل المال بالباطل. والمخاطرة في المعاملات الائتمانية الإسلامية تدور بين مبدأ الغنم والغرر عبر بقاء احتمال الربح والخسارة موجوداً.

² أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم (مصر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، 1374 هـ/1955 م)، ج 10، ص 157.

³ سليمان بن خلف الباجي. المنتقى شرح الموطأ (بيروت: دار الكتاب العربي، د ت ط)، ج 5، ص 42.

⁴ سليمان بن خلف الباجي. المنتقى شرح الموطأ، المرجع السابق، ج 5، ص 42.

⁵ أحمد بن تيمية، مختصر الفتاوى المصرية (مصر: دار ابن رجب، اختصار: بدر الدين محمد بن علي الحنبلي، ط 3، 2001 م)، ج 2، ص 355-357.

⁶ ابن القيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد (بيروت: مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبدالقادر الأرنؤوط، ط 27، 1415 هـ/1994 م)، ج 5، ص 816.

⁷ مصطفى الزرقاء، نظام التامين (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 4، 1415 هـ/1994 م)، ص 105.

المبحث الثاني: مبادئ المخاطر في الإطار الإسلامي

جاء الإسلام من أجل الحفاظ على ما يسمى بالكلديات الخمس التي من بينها حفظ المال، وقد حذر القرآن الكريم من التعامل بالربا وتوعد الله تعالى من يتعامل بها بقوله: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ}،⁸ ومن هنا جاءت الشريعة الإسلامية لتنظم التعاملات المالية بين الأشخاص أنفسهم ومع الهيئات العامة في الدولة. هناك بعض القواعد والضوابط الشرعية التي يقوم عليها النظام التمويلي الإسلامي يعدّ مرتكزاً تنطلق منه هذه المعاملات ويمكن عرض تلك المنطلقات في النقاط الآتية:

المبدأ الأول: (تحريم المعاملة بالربا) في جميع التداولات المالية بين المسلمين أنفسهم، والمسلمين وغير المسلمين، حيث جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}،⁹ وقال تعالى: {يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ}،¹⁰ وهناك آيات وأحاديث نبوية كثيرة تحرم الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، والغبن وعدم الصدق في المعاملات، وكل هذه الأوامر الإلهية والنبوية جاءت للحد من المخاطر التي تأتي بخسائر كبيرة على الاقتصاد الوطني.

المبدأ الثاني: (الأخلاق والقيم) لقد نظم الشرع الإسلامي التعاملات بين الأفراد عبر الأخلاق التي أوصى بها الشارع من ضوابط وقيم وأخلاق حث عليها الإسلام وأمر بها؛ ومنها الأمانة والصدق والتعاون والتيسير، حيث جاء في حديث النبي عليه الصلاة والسلام: (أَيُّ الْأَمَانَةِ إِلَيَّ مَنْ أْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مِنْ خَائِكَ) ،¹¹ أما فيما يخص الصدق فقد حرم الإسلام الكذب والغش والتدليس، حيث جاء في حديثه عليه الصلاة والسلام أنه قال: (إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا، وَإِنَّ الْكُذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ، حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا) ،¹² وعن أبي هريرة r أنه قال: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ p عَنِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ) ،¹³ أما فيما يخص التيسير فقد قال الله تعالى في محكم التنزيل: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} ،¹⁴

المبدأ الثالث: حثت الشريعة الإسلامية على مبدأ المشاركة في النتائج سواء أكانت ربحاً أم خسارة، وهي تشمل التجارة في السلع والخدمات من جهة والتجارة في الأصول النقدية من جهة أخرى، وتكون هذه التداولات متوافقة مع الشريعة الإسلامية طبعاً. ومن أمثلة نماذج المعاملات المالية أو الائتمانية: المضاربة والمشاركة والمراوحة والاستصناع والسلم والإجارة... الخ.

المبدأ الرابع: تحريم العقود الضارة لقد حرم الشارع الإسلامي العقود المتضمنة على الغرر أو الجهالة وبعض العقود المستقبلية، والخيارات، وبعض التحوطات نتيجة تأثيرها في ارتفاع عرض الكتلة النقدية وبالتالي تضخم الأسعار الموجودة في السوق. فهذه العقود السالفة الذكر تسبب إفلاس المصارف التي تتعامل بهذه العقود، وقد جاء في الحديث: (أن النبي p نهى عن بيع الكالئ بالكالئ)¹⁵، الذي هو بيع الدين بالدين.

المبحث الثالث: العناصر الأساسية للمخاطر في المصارف الإسلامية وتحدياتها

المطلب الأول: الغرر

اختلف الفقهاء في تعريفه، وفي وضع معنى يضبطه لتعدد أوجه الغرر، وتشعبها، حيث حاول البيع وضع تعريف يضبط معنى الغرر، ولا سيما أن النبي p قد نهى عن الغرر¹⁶، ومع هذا يكاد يتفق الفقهاء على بعض أوصاف الغرر التي قد تتعلق بالمبيع أو البيع عموماً. ورأى ابن قدامة أن بيع الغرر يشمل بيع المجهول¹⁷، وغيره بعدم القدرة على التسليم¹⁸، ويفهم أيضاً من كلام شيخ الإسلام أن الغرر يشمل المقامرة، حيث قال: "وقد نهى النبي عن بيع الغرر وعن بيع الملامسة والمنازعة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وبيع حبل

⁸ سورة البقرة: الآية (279).

⁹ سورة البقرة: الآية (278).

¹⁰ سورة البقرة: الآية (276).

¹¹ أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: البيوع، باب: ما جاء في أن العارية مؤداة، ج3، ص564، حديث رقم: 1264، وقال فيه حديث حسن غريب، وسنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقة من تحت يده، ج10، ص382، ولأنه لم يكتب فيه شيء فهو عنده صالح، والحاكم، المستدرک على الصحيحين، ج5، ص401، قال فيه صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

¹² الحديث صحيح، رواه البخاري في صحيحه، باب قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ} وَمَا يُنْهَى عَنِ الْكُذِبِ، حديث رقم: 6094، ج20، ص247.

¹³ الحديث صحيح، رواه الإمام مسلم في صحيحه، باب: بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، حديث رقم: 3881، ج10، ص72.

¹⁴ سورة البقرة: الآية (280).

¹⁵ الحديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجه، الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد، المستدرک، تحقيق: الإمام الذهبي، كتاب البيوع، ج2، ص318.

¹⁶ أبو الحسن، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.ط) ج3، ص1153، أبو عيسى، الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.ط) ج3، ص532، أبو بكر، عبد الرزاق الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الأعظمي (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ) ج8، ص75، أبو بكر، البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عطا (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، 1994م) ج5، ص266.

¹⁷ أبو محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، المغني (بيروت: دار الفكر، ط1، 1405هـ)، ج4، ص78، ومحمد الشريفي، الإقناع (بيروت: دار الفكر، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، 1415هـ)، ج2، ص274، ومحمد أمين، حاشية ابن عابدين (بيروت: دار الفكر، ط2، 1386هـ)، ج4، ص591، وعلاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1983م)، ج5، ص163، ومحمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي (بيروت: دار الفكر، تحقيق: محمد عليش، د.ط، د.ت)، ج2، ص294.

¹⁸ أبو بكر السرخسي، المبسوط (بيروت: دار المعرفة، 1406هـ)، ج11، ص22.

الحبلة ونحو ذلك مما فيه نوع المقامرة¹⁹.

وقد عرفه الشيرازي بأنه: "ما انطوى عنه أمره وخفي عليه عاقبته"²⁰، بينما رأى ابن عرفة بأنه: "ما شك في حصول أحد عوضيه والمقصود منه غالباً"²¹. ورأى الخطابي بأن أصل الغرر هو: "ما طوي عنك وخفي عليك باطنه، وهو مأخوذ من قولهم طويت الثوب على غرة"²²، وقد لخص حافظ المغرب هذا بقوله: "وجملة معنى الغرر أنه كل ما يتابع به متبايعان مما يدخله الخطر والقمار وجهل معرفة المبيع"²³، وهذا ما قاله أيضاً القاضي عبد الوهاب، الذي أرجع الغرر إلى ثلاثة معاني، وهي تعذر التسليم غالباً، والجهل، والخطر والقمار²⁴، وبهذا يمكن القول بأن الفقهاء يتفقون عموماً رغم اختلاف تعريفهم للغرر المنهي وما ينطوي تحته بأنه ما تضمن جهالة، أو ما لا يمكن تسليمه، وما يدخله الخطر والقمار.

ويرجح الباحث بأن الغرر في العقود المالية يشمل كل جهالة تعلقت بالمعقود عليه أو بتعيين العقد، أو الجهل بقيمة الثمن أو المثلون، أي قدره، وإذا كان بأجل أم لا، وكذا الجهل بوجوده، أو عدم القدرة على تسليمه²⁵، ويمكن إرجاع كل هذا إلى عدم وجود الشروط المفصلة للبيع، أي بيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه²⁶، ومنه حديث عبد الله بن مسعود: "لا تشتتر السمك في الماء فإنه غرر"، وهو حديث موقوف رواه أحمد وقال عنه صاحب مجمع الزوائد بأن رجال الموقوف رجال الصحيح²⁷.

المطلب الثاني: الغبن

الغبن بفتح الغين وسكون الباء هو بيع السلعة بأكثر مما جرت العادة²⁸، وفي التحرير: "النقص المتوهم فيه باستيفاء النظر والتروي في اختيار ما هو الأصلح في زمانه"²⁹، وقيل أيضاً: "الغبن بالتسكين في البيع والغبن بالتحريك في الرأي، يقال غبنه في البيع بالفتح أي خدعه"³⁰، ورأى صاحب مواهب الجليل بأن الغبن هو: "الجهل بقيمة المبتاع فلا رجوع به في المساومة"³¹.

ومال ابن رشد إلى: "أن الغبن سببه الغرر، والغرر يوجد في المبيعات"³². وقد أشار المصطفى p إلى الغبن في الحديث الذي رواه عبد الله بن عمر "أن منقذ بن حيان كما روي من طرق أخرى³³، كان يخدع في البيوع فقال له الرسول p: إذا بايعت فقل لا خلابة"³⁴، أي لا خديعة.

قال القرطبي: "الغبن من باب الخداع المحرم شرعاً في كل معاملة"³⁵، ويثبت الغبن في ثلاث حالات عند بعضهم³⁶:
الحالة الأولى: تلقي الركبان لأنه ضرب من الخديعة، فإذا هبطوا السوق وعلمو أنهم غبنوا غبنا يخرج عن العادة فلهم الخيار لقوله p: "لا تلقوا الجلب فمن تلقاه واشترى منه فإذا أتى السوق فهو بالخيار"
الحالة الثانية: في النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها.
الحالة الثالثة: المسترسل الذي لا يحسن المبايعة، أي الجاهل، المستسلم المستصح.
ويبين مما سبق ذكره أن الغبن يشمل كل خداع في البيع، وبالحديث يثبت خيار الغبن إذا كان هناك غبن فاحش.

- 19 أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن النجدي، دط، دت)، ج20، ص341.
- 20 أبو اسحاق الشيرازي، المهذب (بيروت: دار الفكر، دط، دت)، ج1، ص341.
- 21 محمد بن عبد الباقي الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ)، ج3، ص396.
- 22 أبو الطيب العظيم آبادي، عون المعبود (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ)، ج9، ص165.
- 23 أبو عمر يوسف بن عبد البر، الكافي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1407هـ)، ج1، ص263.
- 24 أبو محمد القاضي عبد الوهاب، التلفين (الرياض: مكتبة الباز، دط، دت)، ج2، ص380.
- 25 أبو الوليد محمد بن رشد، بداية المجتهد (بيروت: دار الفكر، دط، دت)، ج2، ص111.
- 26 أبو الطيب العظيم آبادي، عون المعبود (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ)، ج9، ص168.
- 27 أبو بكر علي الهيثمي، مجمع الزوائد (القاهرة، وبيروت: دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، 1407هـ)، ج4، ص80.
- 28 أبو عبدالله المغربي، مواهب الجليل (بيروت: دار الفكر، ط2، 1398هـ)، ج4، ص468.
- 29 محمد بن محمد بن سليمان، التقرير والتحبير (بيروت: دار الفكر، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، ط1، 1996م)، ج1، ص179.
- 30 علي القانوني، أنيس الفقهاء (جدة: دار الوفاء، تحقيق: أحمد الكبيسي، ط1، 1406هـ)، ج1، ص206، وأبو عبدالله البعلبي الحنبلي، المطع (بيروت: المكتب الإسلامي، تحقيق: محمد الأدلبي، 1981م)، ج1، ص235.
- 31 أبو عبد الله المغربي، مواهب الجليل، مرجع سابق، ج4، ص470.
- 32 أبو الوليد محمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (بيروت: دار الفكر، دط، دت)، ج2، ص111.
- 33 أبو عمر ابن عبد البر، التمهيد (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري، دت ط)، ج17، ص7، وأبو عبد الله الذهبي، سير أعلام النبلاء، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1423هـ)، ج5، ص186، ومحمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار (بيروت: دار الجيل، 1973م)، ج5، ص288.
- 34 أبو عبد الله مالك بن أنس، الموطأ (مصر: دار إحياء التراث العربي، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، دط، دت)، ج2، ص685، و أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري (بيروت: دار ابن كثير، واليمامة، تحقيق: مصطفى البغا، ط3، 1987م)، ج2، ص745، ومسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (بيروت: دار إحياء التراث العربي، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، دط، دت)، ج3، ص1165، وأبو بكر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، تحقيق: محمد عطا، 1994م)، ج5، ص273.
- 35 أبو عبد الله القرطبي، تفسير القرطبي (القاهرة: دار الشعب، تحقيق: أحمد البردوني، ط2، 1372هـ)، ج18، ص138.
- 36 أبو إسحاق ابن مفلح الحنبلي، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1400هـ)، ج4، ص77، ومنصور بن إدريس البهوتي، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، 1390هـ)، ج2، ص78.

المطلب الثالث: الإكراه

يتعارض الإكراه في المعاملات المالية مع أهم شروط البيع (الرضا)، لأن الإكراه حمل الغير على ما يكرهه بالجبر والوعيد والإلزام. ولذا فقد³⁷ عدّ الرضا شرطاً في صحة العقد³⁸، وبأنه ينعقد بالإيجاب والقبول وبلفظ يدل على الرضا، كقول المشتري قبلت، أو اشتريت أو رضيت وما في معناه، والرضا نقيض الإكراه³⁹. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والبيع يعتبر فيه الرضا والرضا يتبع العلم ومن لا يعلم أنه غبن قد لا يرضى"⁴⁰. ولذا قرر الشوكاني عدم ترتب شيء من الأحكام، حيث قال: "قد دلت أدلة الشرع الكلية والجزئية على أنه لا يترتب عليها شيء من الأحكام فإن الله لم يجعل من الكفر مكرها كافراً... وإذا كان الإكراه مبطلاً للكفر بالله والإشراك به فما ظنك بغيره"⁴¹.

المطلب الرابع: عجز المدين عن الدفع

إن عجز المدين من أهم المخاطر المالية التي تواجه المصارف الإسلامية، ولا سيما أن أغلب أساليبها قائمة على البيوع، وقد ادعى ابن رشد الإجماع على أن المدين إذا ادعى الفس لم يعلم صدقه يحبس حتى يتبين صدقه أو يقر له بذلك صاحب الدين فإذا كان كذلك خلى سبيله⁴². وورد أيضاً في الفتح مشروعية حبس المدين، حيث استدلت بقوله p: "لِيُؤَادَجُ يُجَلُّ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ"⁴³، وعقوبته حبسه⁴⁴.

وجاء في المحرر: "إذا ادعى المدين الإعسار حلف وخلى إلا إذا كان دينه عن عوض كالبيع والقرض فيحبس إلا أن يقيم بينة بعسرتة أو تلف ماله"⁴⁵.

المبحث الرابع: مصادر المخاطر في المعاملات المصرفية الإسلامية (التمويل والاستثمار)

المطلب الأول: التمويل

يقوم المصرف الإسلامي بعملية تمويل لصالح عملائه، باستثمار أمواله المودعة لديه بأفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للعمل.

1- التعريف اللغوي

كلمة التمويل مشتقة من كلمة المال، جاء في لسان العرب "ما ملكته من جميع الأشياء... ومَلَّتْ بَعْدَنَا تَمَالٌ ومُلَّتْ وَتَمَوَّلَتْ، كَلُّهُ كَثْرَ مَالِكٍ"⁴⁶. والمال أيضاً "هو ما ملكته من كل شيء... وملته (بالضم): أعطيته المال"⁴⁷. وجاء في المعجم الوسيط: "مال مولا وموولا كثر ماله فهو مَالٌ وَهِيَ مَالَةٌ وَفَلَانًا أَعْطَاهُ الْمَالَ مَوْلَهُ قَدَمَ لَهُ مَا يَحْتَاجُ مِنْ مَالٍ يُقَالُ مَوْلٌ فَلَانًا وَمَوْلَ الْعَمَلِ... والمال كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من مَتَاعٍ أو عُرُوضٍ تِجَارَةً أو عَقَارٍ أو نَقُودٍ أو حَيَوَانَ... الممول من يُنْفَقُ عَلَى عَمَلٍ مَا"⁴⁸. والتمويل مصدر من الفعل مَوَّلَ على وزن فَعَلَ، والمصدر تمويل على وزن تَفَعَّلَ وهذه الصيغة تدل على الإكثار.

2- التعريف الفقهي

"التمويل المباح أو الإسلامي هو تقديم ثروة، عينية أو نقدية، يقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"⁴⁹، والتمويل الإسلامي يقيد المستفيد من التمويل بنوع الاستثمار الذي يرغبه مالك المال بالاسترباح بماله عن طريق الآخر وحصر قرار الاستثمار بالمستفيد من القرض بالمضارب.

3- التعريف الاصطلاحي المصرفي

عرف أحدهم التمويل بقوله: "عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها... فإنها تضع برنامجاً يعتمد على الناحية المادية والناحية المالية وهذا الأخير يسمى بالتمويل"⁵⁰.

³⁷ علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات** (بيروت: دار الكتاب العربي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، 1405هـ)، ج1، ص50.

³⁸ ابن القيم الجوزية، **إعلام الموقعين**، ج3، ص198، والنووي، **روضة الطالبين**، ج3، ص287.

³⁹ أبو عبد الله بن مفلح المقدسي، **الفروع** (بيروت: دار الكتب العلمية، تحقيق: حازم القاضي، ط1، 1418هـ)، ج4، ص3، ومحمد بن

بدر الدين الدمشقي، **أخصر المختصرات** (بيروت: دار البشائر الإسلامية، تحقيق: محمد العجمي، ط1، 1416هـ)، ج1، ص163،

ومنصور البهوتي، **كشاف الفتاوى** (بيروت: دار الفكر، تحقيق: هلال المصليحي، 1402هـ)، ج3، ص146، ومحمد عرفة الدسوقي،

حاشية الدسوقي (بيروت: دار الفكر، تحقيق: محمد عيش، دط، دبت)، ج3، ص2.

⁴⁰ أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه** (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن

النجدي، دط، دبت)، ج28، ص103.

⁴¹ محمد بن علي الشوكاني، **السيل الجرار** (بيروت: دار الكتب العلمية، تحقيق: محمود زايد، ط1، 1405هـ)، ج2، ص341.

⁴² أبو الوليد محمد بن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** (بيروت: دار الفكر، دط، دبت)، ج2، ص220.

⁴³ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري** (بيروت: دار ابن كثير، واليامة، تحقيق: مصطفى البغا، ط3، 1987م)،

ج2، ص845، وأبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري** (بيروت: دار المعرفة، تحقيق: عبد الباري، ومحب الخطيب،

1379هـ)، ج5، ص62، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود** (بيروت: دار الفكر، تحقيق: محمد عبد الحميد، دط،

دبت)، ج3، ص313.

⁴⁴ نفس المرجع السابق

⁴⁵ عبد السلام بن عبد الله بن تيمية، **المحرر في الفقه** (الرياض: مكتبة المعارف، ط2، 1404هـ)، ج1، ص346.

⁴⁶ أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، دط، دبت)، ج11، ص636.

⁴⁷ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط** (بيروت: دار العلم للجميع، دط، دبت)، ج2، ص52.

⁴⁸ مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط** (تركيا: دار الدعوة، ط2، 1989م)، ج1، ص892.

⁴⁹ منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي** (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط3،

2004م)، ص12.

4- أصناف التمويل

يصنف التمويل إلى أنواع متعددة من حيث المدة أو الأجل، حيث يتفرع إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي⁵¹:
- التمويل القصير الأجل: ومدته سنة واحدة في الغالب ويجب أن لا يتجاوز السنتين كحد أقصى، وإن كان بعض الاقتصاديين يجعل هذا الحد هو 18 شهرا فقط، أما الحد الأدنى فيمكن أن يصل إلى يوم واحد.
- التمويل المتوسط الأجل: تتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات، وقد يمتد حده الأقصى إلى سبع سنوات.
- التمويل الطويل الأجل: مدته تزيد عن خمس أو سبع سنوات، وليس له حد أقصى؛ إذ يمكن أن يصل إلى عشرين سنة.

5- صيغ التمويل في المصارف الإسلامية:

للمصارف الإسلامية منتجات مالية تمويلية يمكن أن نقدمها باختصار لأننا سوف نفضل القول في شرحها في المبحث الخامس (أنواع المخاطر في التمويل الإسلامي الخاص بالمعاملات المصرفية الإسلامية)، وفيما يلي أهم المنتجات التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى عملائها:

- صيغة التمويل بالمرابحة.
- صيغة التمويل بالمشاركة.
- صيغة التمويل بالمضاربة.
- صيغة التمويل بالاستصناع.
- صيغة التمويل بالسلم.
- صيغة التمويل بالإجارة.
- صيغة التمويل بالتورق.
- صيغة التمويل بالبيع الأجل.
- صيغة الاستثمار المباشر.

المطلب الثاني: الاستثمار

يمثل استثمار الأموال الجزء المهم من عملية الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، وهو الهدف الأساسي لها، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيس لتحقيق الأرباح سواء للعملاء أو المساهمين، ويوجد الكثير من صيغ الاستثمار الشرعية التي تستخدمها المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والعملاء، ويجب أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد.

1- التعريف اللغوي

الاستثمار مصدر الفعل استثمر وهو مشتق من الثمر، وقد جاء في لسان العرب⁵²: الثمر يعني جمل الشجر، والثمر يعني كذلك أنواع المال. وقيل الثمر الذهب والفضة واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُخَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا﴾⁵³، ما وثمر ماله: ناه، وجاء في القاموس المحيط أن الثمر حمل الشجر وأنواع المال⁵⁴.

2- التعريف الفقهي

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض حديثه عن تفريق الصفة: "الأصل الثاني أن يقال: إكراء الشجر للاستثمار يجري مجرى إكراء الأرض للزراعي..."⁵⁵
وقال المرغيناني في الهداية في شرح بداية المبتدي، في معرض حديثه عن المهابة: "لو كان نخل أو شجر أو غنم بين اثنين فتهاينا على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة يستثمرها أو يرعاها... فلا يجوز"⁵⁶.

3- التعريف الاصطلاحي الاقتصادي

يتمثل الاستثمار عند علماء الاقتصاد في شراء أصول إنتاجية مثل المباني، والمعدات، وتجهيزات المصانع أو تكوينها⁵⁷، أما عند علماء المحاسبة فيقصد بالاستثمار تدفق خارج من المال في فترة زمنية واحدة يتبعه سلسلة من التدفقات النقدية المكتسبة⁵⁸، أما علماء الإدارة فيرى بعضهم أن كلمة استثمار يقتصر استعمالها على شراء الأصول الرأسمالية التي تقدم خدمات ومنافع مثل: الآلات والمصانع والخدمات فهي التي تُدرّ خدمات أو سلعاً إنتاجية حقيقية بمرور الزمن، بينما يُطلق على شراء الأصول المالية -وهي الأسهم

⁵⁰ محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1985م)، ص127.

⁵¹ سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية (غرداية-الجزائر: نشر جمعية القرارة، ط1، 1423هـ/2002م)، ص38.

⁵² ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج4، ص106-107.

⁵³ سورة الكهف: الآية (34).

⁵⁴ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق ج1، ص383.

⁵⁵ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج29، ص73.

⁵⁶ أبو الحسين علي بن أبي بكر المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي (لبنان: دار إحياء التراث العربي، اعتنى بتصحيحه:

طلال يوسف، ط1، 1416هـ/1995م)، ج3-4، ص336؛ وينظر: نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي، طلبه الطلبة في

الاصطلاحات الفقهية (بيروت: دار الكتب العلمية، علق عليه ووضع حواشيه: محمد الشافعي، ط1، 1418هـ/1997م)، ص230.

⁵⁷ تقيدة علي السيد هلال، معايير تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة

الإسكندرية، كلية التجارة، 1996م)، ص53.

⁵⁸ أحمد تمام سالم، "تحديد وقياس التدفقات النقدية من المشروعات الاستثمارية"، المجلة العلمية لتجارة الأزهر (القاهرة: جامعة

الأزهر، كلية التجارة)، ع23، 1998م، ص177.

والسندات- كلمة استثمار مالي وتطلق كلمة ثروة (Wealth) لتعني الأصول الحقيقية والأصول المالية⁵⁹، ومنه يمكن أن نقول إن هذا المفهوم يشمل الاستثمار في الأصول العينية والأصول المالية معا.

4- أساليب الاستثمار الإسلامي

إن النشاطات التي يزاولها المصرف الإسلامي هي قيامه بفتح الحسابات الاستثمارية والإيداعات وتشغيلها على أساس المضاربة، فضلا عن البيع والإجارة والمشاركات المعروفة التي تحقق إنعاشا للأنشطة المالية الآتية:

أ- تمويل بيع المرابحة وتأجيل الثمن مع مراعاة شروطه الشرعية من بيان الثمن الحقيقي أو إجمالي التكلفة، والربح، وحصول التملك قبل البيع وإلا لم يكن مشروعاً، للنهي عن ربح ما لم يُضمن وكذلك عن طريق بيع الأجل.

ب- تمويل المصرف أصحاب الأنشطة الزراعية والصناعية للحصول على المواد الخام والمعدات عن طريق عقد السلم، حيث يشتري منتجاتهم مع تأجيل تسليمها، ويعجل بالثمن ليحصلوا على السيولة التي تتيح لهم استمرار أعمالهم الصناعية أو الزراعية، ويقوم بتمويل مجموعة النشاطات الاستثمارية ومنها:

- البيوع في البضائع.

- المتاجرة في العملات الأجنبية.

- الاستثمارات في العقارات.

- تكوين الشركات والمشاركة في رؤوس أموالها.

ت- تمويل أصحاب الأنشطة الصناعية عن طريق الإيجار المنتهي بالتمليك، وهو عقد إجارة ينشئه المصرف مع العميل بعد أن يتملك المصرف المعدات عن طريق الرهن أو الضمان، ويعطي للمستأجر الحق، عن طريق الوعد في تملك تلك المعدات المأجورة في نهاية مدة الإجارة ثمنا معلوما يتفق عليه مع التزام أحكام عقد الإجارة طيلة قيامها، وعدم اشتراط البيع فيها، بل هي مواعدة عليه فقط.

ث- تمويل الأصول عن طريق عقد (الإيجار التشغيلي).

ج- تمويل العقارات من المباني والمصانع عن طريق عقد الاستصناع، حيث يتم الاتفاق على تصنيع ذلك من المصرف، بمواصفات محددة وبثمن مؤجل... والمصرف بدوره يستعين بالمقاولين لإنشائها.

ح- تقديم التمويل عن طريق المشاركات لأصحاب المشاريع الذين لا يملكون السيولة الكافية، بالمشاركة في نتائج النشاط سواء أكانت ربحاً أم خسارة، أم كانت مشاركة متناقصة الوعد بين المصرف وبين المستثمر الثاني لتنازل المصرف عن حصته في المشاركة تدريجياً لقاء ثمن معين سلفاً. وفي هذه الفترة تتناقص ملكية المصرف وربحه بقدر تناقص حصته.

خ- دخول المصرف في شركة مضاربة مع أطراف أخرى من ذوي الخبرات والمشاريع بحيث تقدم إليهم رؤوس الأموال ويفوض إليهم استثمارها مع اقتسام الأرباح حسب النسبة المحددة، وإذا وقعت خسارة فإن المصرف ينفرد بتحملها ويخسر المضارب جهده ما لم يثبت تعدي المضارب أو تقصيره.

5- الاستثمار المباشر

يقوم المصرف الإسلامي بالاستثمار المباشر عن طريق الأنشطة المتعلقة بالمساهمات في رؤوس أموال الشركات وتأسيسها وإدارتها، ويتضمن الاستثمار المباشر ما يلي:

أ- تنويع محفظة الاستثمار، بهدف تقليل المخاطر، وتوزيع المخاطر للأنشطة النوعية لتلك الاستثمارات.

ب- توسيع العمل في المؤسسات التي تتبنى الشريعة الإسلامية في معاملاتها ونشاطها، عبر المشاركة فيها، الأمر الذي سيبيح زيادة عملاء المصرف الإسلامي.

ت- وضع معايير سياسات الاستثمار لمساهمات المصرف الإسلامي في المشاريع الاستثمارية عن طريق المساهمة في رأس مال الشركات داخلياً ودولياً.

ث- متابعة استثمارات المصرف الإسلامي وحصصه، ووضع الخطط والاقتراحات المناسبة لزيادة فاعليته ورفع درجة كفاءته.

ج- الاستثمار في عملية الشراء أو البيع لأسهم المؤسسات المقبولة شرعاً لتحقيق أرباح مناسبة.

6- أنواع الاستثمار في المصارف الإسلامية:

تقوم أهم صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية بالتركيز على الطبيعة الاستثمارية من منظور إسلامي تمهيدا لتحليل المخاطرة الكامنة في كل الصيغ.

أ- المضاربات

يعرف الفقهاء المضاربة بأنها: عقد شركة في الربح بمال من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب⁶⁰، وعلى ذلك فالمضاربة هي مشاركة بين صاحب المال وصاحب العمل والإنتاج، حيث يقدم الأول ماله، والثاني خبرته وعمله، ثم يقسمان أرباح المشروع بنسب من الربح متفق عليها سلفاً، أما الخسارة فتكون في رأس المال فقط حيث يكفي صاحب الخبرة خسارة جهده ووقته وعمله.

صيغ الاستثمار للمضاربة في المصارف الإسلامية:

من أهم صيغ المضاربة ما يلي :-

- المضاربة المؤقتة: هي على شكل صفقات يقتنيها العامل أو صاحب الخبرة بتمويل من المصرف، وتنتهي في مدة زمنية قصيرة ومحددة سلفاً، وتوزع النتائج الفائضة بين طرفي المضاربة على أساس الربح الفعلي بعد نزع قيمة رأس المال حسب الاتفاق بين الطرفين.

⁵⁹ عبد المنعم أحمد التهامي، التمويل: مقدمة في المنشآت والأسواق المالية (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1983م)، ص 13-14.

⁶⁰ محمد أمين بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار (مصر: مكتبة مصطفى الحلبي، 1966م)، ج 5، ص 645.

- المضاربة المستمرة: هي على شكل شركة مستمرة لتنفيذ صفقات متتالية من العمليات، وتستمر لمدة زمنية مالية حسب الاتفاق، وتتم المحاسبة في نهاية كل فترة مالية، ولا ينتظر حتى يزرع رأس المال، حيث يقوم المصرف باستثمار مبلغ معين من أموال أصحاب حسابات الاستثمار في المضاربة مع أصحاب الخبرة (رجال أعمال، أو شركات، أو هيئات استثمارية)، فهو مسؤول عن مال المضاربة وأمين عليه، فالمال الذي عنده يكون بصفة ودیعة مع إعطائه تفويضا من المصرف باستثماره على ضوء الاتفاق الوارد في العقد بما يضمن المحافظة على رأس المال وتطويره في المعاملات الموافقة للشريعة الإسلامية أو المسابرة لها.

ب- المشاركات

المشاركة عند الفقهاء: خلط الأموال بقصد الاشتراك في الربح⁶¹، حيث يقدم المصرف حصة في إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ عملية (صفقة أو مشروع أو برنامج)، على أن يقدم الشريك الآخر، (طالب التمويل من المصرف) الحصة المكملة، إلى جانب قيام الآخر (في الغالب) بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها فتكون حصته مشتملة على حصته في المال فضلا عن حصة العمل والخبرة والإدارة⁶².

إن صيغة التمويل بالمشاركة من الصيغ المهمة التي يعتمد عليها المصرف، فهي تظهر فكرة أن المصرف ليس مجرد ممول ولكنه مشارك للعملاء، وأن العلاقة التي تربطه بهم هي علاقة شريك بشريكه وليست علاقة دائن بمدين.

الطبيعة الاستثمارية للمشاركة في المصارف الإسلامية

فما يلي نقدم أهم صيغ المشاركة في التطبيق المصرفي:

- المشاركة الدائمة: هي عملية إشراك المصرف في تمويل جزء من رأس مال المشروع المشترك، مما يترتب عليه أن يكون المصرف شريكا في ملكية هذا المشروع أو الاستثمار والإشراف عليه، وشريكا في النتائج بالنسب التي تم الاتفاق عليها سابقا، وفي حالة حدوث خسائر فإنها تقسم على حسب حصة كل شريك في المشروع، ويكون في هذا الأسلوب حق للمصرف في حصة ثابتة في المشروع الممول حتى آخر الاتفاق حسب شروط التعاقد.

- المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك: حيث إن قسط المصرف أو حصته بوصفه شريكا تتناقص تدريجيا بمقدار ما يقوم الشريك الآخر بسداده من قيمة مبلغ التمويل أو المقدم من المصرف، حتى يصبح مبلغ المصرف في المشاركة صفرا في نهاية المشاركة التي تعاقدها الطرفان. والفكرة المهمة في هذا النوع من التمويل هي إعطاء العميل الحرية في تملك مشروع وإدارته بنفسه، والميزة المحققة للمصرف هي سرعة دوران أمواله وسرعة استرداد الأموال المستثمرة في المشروع.

إن مساهمة المصرف بحصة ثابتة أو متناقصة في مشروع معين من وجهة نظر المصرف نوع من أنواع الاستثمار المشترك الذي يمثل أحد المنتجات المصرفية الإسلامية للاقتراض، والذي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، وربط الكسب بالجهد، والتفاعل بين العمل ورأس المال، وهو يقوم على مبدأ الغنم بالغرم، دون تقاضي فائدة ثابتة أي ربوية.

ت- المرابحات

المرابحة عند الفقهاء: البيع برأس المال وربح معلوم⁶³، والمقصود برأس المال في هذه الحالة هو ثمن الشراء وأية مصاريف أخرى يتحملها صاحب السلعة أو المشتري، أما المرابحة للأمر بالشراء: فقد عرفها الإمام الشافعي بقوله: "إذا أرى الرجل الرجل السلعة، فقال اشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشترها الرجل، فالشراء جائز، والذي قال: أربحك فيها بالخيار إن شاء أحدث فيها بيعا وإن شاء تركه، وهكذا إن قال: اشتر لي متاعا، ووصفه له أو متاعا أي متاعا شئت وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء يجوز البيع الأول ويكون هذا فيمن أعطى من نفسه الخيار"⁶⁴.

وتختلف هذه الصورة عن الصورة الأولى - المرابحة - حيث يتقدم العميل في الأولى إلى المصرف بطلب شراء السلعة فيجدها حاضرة عنده، أما في الثانية فالمصرف لا يتبع فيها أسلوب الإيجار المباشر وإنما يشتري السلعة من السوق ويتملكها ثم يبيعهها مرابحة للعميل الذي طلب عقد المرابحة.

الطبيعة الاستثمارية لبيع المرابحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية

تعد المرابحة للأمر بالشراء الأكثر ترتيبا من حيث التطبيق العملي في المصارف الإسلامية بالنسبة لصيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى، حيث وصلت في بعض المصارف إلى 90% والسبب في ذلك أن المرابحة العادية تتطلب من المصرف أن يتاجر في جميع السلع بحيث تكون حاضرة في مخازن ضخمة انتظارا للطلب، وتتطلب كفاءات بشرية متخصصة في عمليات التسويق بيعا وشراء، وهذا الأسلوب يفوق إمكانيات أي مصرف، ويمثل بيع المرابحة للأمر بالشراء صورة من صور الاستثمار المباشر الذي يقوم به المصرف بنفسه بشراء السلع (أجهزة، أو معدات، أو سلع أخرى) نقدا لحساب عملائه بناء على طلب كل منهم وبشروط محددة وبيعهما لهم على الأجل مرابحة بما يمثل نوعا من الائتمان الاستثماري⁶⁵.

ث- السلم والسلم الموازي

⁶¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية رقم (4) التمويل بالمشاركة، المنامة البحرين، (المعتمد بتاريخ 16 من رمضان 1416 هـ / 5 فبراير 1996م)، ص214.

⁶² الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل (القاهرة: دار أبولو للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1417 هـ/ 1996م)، ص157.

⁶³ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المغني والشرح الكبير (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت)، ج5، ص124.

⁶⁴ أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الأم (القاهرة: دار الفكر، ط3، 1403 هـ/ 1983م)، ج3، ص39.

⁶⁵ محمد عبد الحليم عمر، "الاحتياط ضد مخاطر الائتمان في الإسلام بالتطبيق على البنوك الإسلامية"، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية (القاهرة: مركز صالح كامل)، العددان الخامس والسادس، يناير وأبريل 1985م، ص99.

السلم عند الفقهاء: بيع موصوف في الذمة⁶⁶، وعلى ذلك فعقد السلم يعني: أن يشتري شخص يدعى (المسلم) سلعة من شخص آخر يدعى (المسلم إليه) مقابل ثمن مدفوع في مجلس العقد، أما السلعة ذاتها فإنها مؤجلة إلى وقت معين وتكون موضحة الشروط في ذمة المسلم إليه.

الطبيعة الاستثمارية للسلم والسلم الموازي في المصارف الإسلامية

يتضح من عقد السلم أنه يلبي الحاجة التمويلية للبائع، (المسلم إليه) -العميل - وحاجة استثمارية للمشتري (المسلم) - المصرف - فهو أحد المنتجات المالية الاستثمارية في المصارف الإسلامية وإن كان العمل به ما يزال محدوداً، وربما يرجع ذلك إلى عدم تغير فكر القائمين على الاستثمار في المصارف الإسلامية، وعدم توافر العنصر البشري التقني المتخصص في القيام بهذه الأعمال، والإدارة التسويقية الناجحة؛ ويعد السلم من منظور المصرف الإسلامي أحد المنتجات المالية الاستثمارية، في شراء سلع يريد الحصول عليها بعد زمن معين بأدنى من قيمتها الحقيقية لأن المبيع المؤجل في السلم أرخص من بيع الحاضر في أغلب الأحيان، فيأمن المصرف تقلب الأسعار الموجودة في السوق.

وفي الوقت ذاته يستطيع المصرف أن يبيع سلماً موازياً على بضاعة من النوع نفسه الذي اشتراه بالسلم الأول، دون الربط المباشر بين العقدین، ولكن بسعر أعلى، فيربح الفرق بين السعرين، ويستطيع المصرف أن ينتظر حتى يتسلم المبيع فيبيعه بثمن حال، أو مؤجل بثمن أعلى، ويتحقق له الربح المقبول⁶⁷.

ج- الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

الإجارة عند الفقهاء: عقد على منفعة مقصودة معلومة مباحة قابلة للبدل والإباحة⁶⁸، وبهذا يجمع المفهوم الشرعي للإجارة جميع أنواع المنافع المباحة شرعاً.

وتعرف الإجارة التي عرفها الفقهاء بالإجارة "التشغيلية" والتي تتوفر فيها الشروط والضوابط والأحكام الشرعية حيث إن زمن الإجارة التشغيلية تقل عن مدة العمر الإنتاجي أو الانتفاعي للأشياء أو الأصل، فضلاً عن أن عقدها لا يتضمن خيار الشراء لصالح المستأجر، ويضمن المؤجر منفعة العين والأصول المؤجرة وسلامتها من العيوب وإصلاح التلف بدون تعمد من المستأجر وغيرها من الشروط والأحكام المتعاقد عليها التي تضبط التزامات كل من المؤجر والمستأجر واجباتهما، أما الإجارة التي تنتهي بنقل الملكية (الإجارة مع الوعد بالتمليك) فهي إجارة تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة.

الطبيعة الاستثمارية للإجارة في المصارف الإسلامية

الإجارة من منظور المصارف الإسلامية تمثل منتجاً مالياً استثمارياً يغطي جميع المجالات تقريباً، حيث تقوم المصارف الإسلامية (المؤجر غالباً) بشراء آلات ومعدات وأصول معينة من أجل تأجيرها إلى عملاء المصرف طبقاً لاحتياجات عملائه، فهم الذين يحددون المواصفات الخاصة بالآلات أو المعدات المستأجرة، ويعد هذا النشاط بمثابة تمويل عيني (أصول) وليس تمويلًا نقدياً ولذا فهو أنسب للمصارف الإسلامية حيث إنها بطبيعتها لا تتاجر في الأموال وإنما تتاجر في السلع والبضائع والأصول للمساهمة في تطوير الاقتصاد وتنميته.

ح- الاستصناع والاستصناع الموازي

الاستصناع في اصطلاح الفقهاء طلب العمل من الصانع في شيء خاص لقاء عوض معلوم⁶⁹، ويمكن تطبيق صيغة الاستصناع على كل المنتجات التي تدخل الصناعة في إنتاجها، في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، حيث إن محل التعاقد في الصيغة هو السلع الصناعية دون غيرها من المنتجات، ومنه يتبين الدور الاقتصادي لبيع الاستصناع.

الطبيعة الاستثمارية للاستصناع في المصارف الإسلامية

يكون التعامل بهذه الصيغة من المصرف على النحو الآتي:

-حالة المصرف مستصنعا (مشترياً): يقوم المصرف بإجراءات الاتفاق مع الشركات الصناعية على شراء منتجات أو سلع صناعية، بشروط معينة ويتم تسليمها في موعدها المحدد حسب شروط العقد أي في المستقبل، ويقوم المصرف بعد ذلك ببيع هذه المنتجات إما بالتأجير المباشر فيها بنفسه أو بتوكيل الغير وهذا الأسلوب يتيح للمصرف التوافق مع طبيعته المميزة في الاستثمار المباشر وعدم الاكتفاء بالنشاط الإداري والتشبه بالمصارف التقليدية البحتة.

-حالة المصرف صانعا (بائعا): يتلقى المصرف طلبات من العملاء لتوفير سلع صناعية دون توفير التمويل المتاح لديه، ويتم الاتفاق بينه وبين المصرف على تحديد المواصفات والكمية والوقت المحدد للتسليم، وبذلك يكون المصرف في هذا الاتفاق صانعا والمتعامل مستصنعا ودور المصرف هنا تمويلي، حيث يوفر السلعة للمتعامل بدون توفير القيمة لديه، وإذا لم يشترط المتعامل على المصرف أن يصنع بنفسه جاز للمصرف أن ينشئ عقد استصناع ثانياً بغرض تنفيذ التزاماته في العقد الأول مع منتج لهذه السلعة الصناعية بالكمية والمواصفات والوقت المحدد للتسليم في العقد الأول، وبعد تسلم المتعامل السلعة تنتهي العلاقة بين المصرف

⁶⁶ شمس الدين محمد بن أحمد الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي (القاهرة: دار الفكر، 1404هـ/1984م)، ج4، ص812.

⁶⁷ محمد الزحيلي، التمويل الاقتصادي: عقد السلم والاستصناع في الفقه الإسلامي (دمشق: دار المكتبي للطباعة والنشر، ط1، 1418هـ/1998م)، ص66.

⁶⁸ الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، مرجع سابق، ج5، ص261.

⁶⁹ محمد عبد الحكيم زعير، "الاجتهاد الجماعي في المجال الاقتصادي والمصرفي: الاستصناع"، مجلة الاقتصاد الإسلامي (الإمارات: بنك دبي الإسلامي)، العدد 194، محرم 1418هـ / يونيو 1997م، ص42.

والمؤسسة الصانعة بينما تستمر العلاقة بين المصرف والمتعامل إلى أن يتم سداد باقي ثمن السلعة وهذا ما يطلق عليه الاستصناع الموازي⁷⁰.

أمثلة من المخاطر العامة لكل صيغ الاستثمار (مخاطر مشتركة)⁷¹:

مخاطر الاستثمار	نوع الخطر	سبب الخطر
مخاطر الإهمال أو التقصير من جانب إدارة الاستثمار بالمصرف	مخاطر العنصر البشري	نتيجة إهمال أو تقصير العاملين بإدارة الاستثمار بالمصرف في البحث والتقصي عن الضوابط المطلوبة في التعامل ونشاطه
مخاطر ضعف الضمانات المقدمة من المتعاملين مع المصرف	مخاطر الإدارة	نتيجة ضعف الضمانات أو المبالغة في تقويمها أو صعوبة تخزينها أو سرعة تقادمها وعدم ثبات قيمتها .
مخاطر التركيز الائتماني الاستثماري	مخاطر مالية / أعمال	نتيجة عدم تنوع استثمار الأموال في صيغ الاستثمار المختلفة ومع عملاء مختلفين ...
مخاطر السيولة المالية	مخاطر نقص السيولة المالية	نتيجة استثمار حسابات قصيرة الأجل في استثمارات طويلة الأجل أو إلغاء خطوط تمويل مقدمة من مصارف أخرى أو عدم سداد أحد العملاء التزاماته ...
مخاطر التجاوزات الشرعية والقانونية	مخاطر عدم تطابق مع الشريعة الإسلامية	نتيجة مخالقات شرعية وقانونية إما لعدم الالتزام بها أو لعدم العلم بها .
مخاطر الإخلال بشروط التعاقد من جانب المتعاملين مع المصرف	مخاطر أخلاقية	نتيجة لبعض الأسباب التي قد تكون بعذر شرعي أو بعذر غير مقبول للتهرب من الالتزامات المفروضة .
مخاطر الفقد والتلف لبعض عناصر المتاجرة .	مخاطر الفقد / التلف	قد تكون نتيجة أسباب طارئة بدون تعدى من الشريك / المضارب / المتعامل .
مخاطر انخفاض العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المخطط	مخاطر انخفاض الربحية	نتيجة عدم ثبات العائد في كل صيغ الاستثمار بسبب المخاطر الملازمة لكل الصيغ .
مخاطر التأخير في السداد وعدم السداد	مخاطر عدم سداد المديونية	نتيجة إفلاس / تعسر / مطل وتلاعب المتعامل مع المصرف للتهرب من سداد مديونيته .
مخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقود	مخاطر التضخم	نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود في المستقبل، وبالتالي تقلب معدل العائد الحقيقي على الاستثمار .
مخاطر سوقية وتكنولوجية وقانونية وحوادث عارضة .	مخاطر البيئة المحيطة	إن كان البعض منها يقع على عاتق المتعامل إلا أن أثر هذه المخاطر يرجع بصورة كبيرة على المصرف .
مخاطر التغيير في السياسات العامة للدول	مخاطر سياسية (مخاطر الدول)	نتيجة تدخل الحكومات في الاقتصاد، والحروب والعلاقات الدولية والأزمات الداخلية التي تؤثر على عائد الاستثمار .

أمثلة من المخاطر الخاصة ببعض صيغ الاستثمار (مخاطر غير مشتركة)⁷²:

مخاطر الاستثمار	نوع الخطر	صيغة الاستثمار	سبب الخطر
مخاطر الوعد غير الملزم للعميل .	مخاطر النشاط	المرابحة الإجارة	تحدث هذه المخاطر إذا كان المصرف يأخذ بهذا الرأي الفقهي وتظهر في المرابحة للأمر بالشراء والإجارة مع الوعد بالتملك .
مخاطر الرد وعدم الاستلام .	مخاطر النشاط	المرابحة الاستصناع السلم والإجارة	بسبب شرعي مباح كالعيوب الخفية التي لا تظهر إلا عند الاستلام أو بعده، وكذلك عدم مطابقة المواصفات وتظهر هذه المخاطر في المرابحة والسلم الموازي والاستصناع الموازي والإجارة مع الوعد بالتملك .
مخاطر سوء الاستعمال للأصول المؤجرة أو عدم تسليمها من قبل المستأجر في نهاية مدة الإيجار .	مخاطر رأس المال (معنوية)	الإجارة	نتيجة عدم اتباع تعليمات التشغيل المناسبة، وكذلك الحجة بعدم استيفاء المنفعة المتعاقد عليها من الأصل المؤجر بصورة كاملة .

⁷⁰ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية رقم (10): الاستصناع والاستصناع الموازي، المعتمد بتاريخ 28 من صفر 1419 هـ / 22 يونيو 1998 م)، مرجع سابق، ص 375.

⁷¹ فترات الصافي على، قسم المحاسبة والمراجعة- كلية التجارة جامعة الأزهر، بحث حول: مخاطر صيغ الاستثمار في المصارف التقليدية والإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة، ص 21 و 22.

⁷² فترات الصافي على، مرجع سابق، ص 22.

المبحث الخامس: أنواع المخاطر في التمويل الإسلامي الخاص بالمعاملات المصرفية الإسلامية
تتطرق في هذا الفصل الحديث عن المخاطر التي تسمى المنتجات التمويلية الخاصة بالمصارف الإسلامية.

المطلب الأول: المخاطر في المشاركة المتناقصة

إن استعمال المصارف الإسلامية صيغة المشاركة المتناقصة صيغة لتمويل العملاء هو في أدنى صياغه، وذلك راجع إلى المخاطر الائتمانية العالية، على الرغم من أن الكثير من الدراسات بينت أن استعمال المصارف لهذه الصيغة في توظيف الأموال أفضل من استعمالها وفق صيغ العائد الثابت كالمرابحة والإجارة وغيرها.

- من بين المخاطر التي تواجهها المصارف وفق هذه الصيغة من التمويل عدم التزام الشريك بشروط المشاركة.
- أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية فتتمثل في الأخطاء التي يقع فيها المصرف في الدراسة الائتمانية للمشروع أو أي تقصير يعرض المشروع للخسارة⁷³
- يضاف إلى هذه الأنواع من المخاطر أنواع أخرى مثل مخاطر الأعمال المتمثلة في تغير أذواق المستهلكين، وأخرى سوقية كتغير أسعار السلع والمنافسة في السوق، يضاف إلى ذلك احتمال تلف البضاعة عند التخزين⁷⁴.

المطلب الثاني: مخاطر تمويل المرابحة

تعدّ صيغة المرابحة أحد صور بيع الأمانات، وليس بالضرورة أن يكون بيع المرابحة فيه تأجيل فقد يكون الدفع حالا، وهي من أكثر العقود استعمالاً في المصارف الإسلامية لانخفاض المخاطر مقارنة بصيغ التمويل الأخرى كالمشاركة والمضاربة.

1- مخاطر الائتمان

قد لا يستطيع المصرف الإسلامي تحصيل الدين القائم على المشتري وذلك لعجز العميل عن الوفاء بالتزاماته أو تراجع عن شراء السلعة وفي هذه الحالة يكون المصرف أما خيارين، إما إهمال العميل إن كان معسراً أو متابعتها قضائياً إن كان ماطلاً، وفي كلتا الحالتين يتضرر المصرف ويقع في الخسارة، فيضطر إلى بيع السلعة إلى طرف ثالث بسعر يقل عن السعر الذي تم اقتناؤها به، أضف إلى ذلك تكاليف النقل والتخزين⁷⁵.

2- مخاطر السوق

أثناء مرحلة حيازة المصرف للسلعة فإنه يكون مسؤولاً عنها، فأى تلف أو سرقة أو ضياع تقع على عاتق المصرف⁷⁶.
إن السلعة التي تملكها المصرف والمخصصة للبيع بصيغة المرابحة قد تتعرض لمخاطر تقلب الأسعار في الفترة الواقعة بين زمن الاقتناء وزمن تسليمها للعميل.

3- مخاطر تشغيلية

أثناء عملية تطبيق المصارف الإسلامية لصيغة المرابحة قد يقع موظفو المصرف في أخطاء، أو قد يحدث خلل في الأنظمة أو العمليات، وهذه كلها تجعل المصرف يتحمل خسارة لجزء من دينه نتيجة لهذه الأخطاء⁷⁷.

المطلب الثالث: مخاطر التمويل بالإجارة

تتركز مخاطر صيغة الإجارة عند المؤجر بصفة كبيرة مقارنة بالمستأجر لأنه يبقى صاحب العين المؤجرة وهو مسؤول عن سلامتها.

1- مخاطر الائتمان

- التأخر أو عدم الالتزام بسداد أقساط الإيجار.
- إن عدم رغبة المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء مدة العقد ورفضه دفع المبلغ النهائي المتفق عليه يجبر المصرف على بيع العين المؤجرة أحياناً بأقل من قيمتها الدفترية⁷⁸. هذا في الإجارة المنتهية بالتمليك.

2- مخاطر السوق

- يتعرض المؤجر لمخاطر الأسعار بالنسبة للموجودات التي في حيازته قبل توقيع عقد الإجارة، ما لم يكن قد تم الحصول على السلعة المعنية بعد توقيع عقد إجارة ملزم بشأنها.
- ارتفاع أسعار المعدات في السوق بعد انتهاء عقد التأجير.

3- مخاطر تشغيلية

- مخاطر الإعطاب، حيث إن الأعطال تكون مسؤولية المؤجر.
- مخاطر فقدان الأصل أو تلفه، نتيجة السرقة، أو سوء الاستعمال، أو فقدان، أو الحروب والكوارث والاضطرابات.
وثمة مخاطر أخرى تكتنف عقود الإجارة نجملها في النقاط الآتية:
- مخاطر التسويق.
- مخاطر الإدارة.

⁷³ موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، مصر، 1429هـ/2008م)، ص 102.

⁷⁴ فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ورقة، 2008م/1429هـ، ص 27.

⁷⁵ موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، مرجع سابق، ص 98.

⁷⁶ فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ورقة، مرجع سابق، ص 21.

⁷⁷ موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، مرجع سابق، ص 98.

⁷⁸ فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 25.

- ضعف الصيانة الدورية للمعدات.

المطلب الرابع: مخاطر بيع السلم

يعدّ التمويل بصيغة السلم من الصيغ النادرة التطبيق في المصارف الإسلامية ومن أكثر أنواع التمويل تعرضاً للمخاطر، وذلك لارتباطه عادة بالنشاط الزراعي الذي تجابهه أنواع مختلفة من المخاطر التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

1- مخاطر الائتمان

قد يتعذر على العميل تسليم السلعة للمصرف الإسلامي عند حلول الأجل وذلك راجع إلى أمور عدة، منها⁷⁹:

- ممانعة العميل وتعذره عدم الوفاء بالتزاماته المبرمة في العقد.

- عدم توافق السلعة مع المواصفات المحددة في العقد.

- إفسار العميل.

وفي بعض الأحيان يكون عدم تسليم السلعة من العميل بسبب عوامل ليس لها صلة بالملائمة المالية للزبون، فقد يتمتع الزبون بتصنيف ائتماني جيد، ولكن حصاده من المزروعات لم يكن كافياً، نوعاً وكماً بسبب العوامل الطبيعية.⁸⁰

2- مخاطر السوق

- قد يتعذر على المصرف بيع السلعة في السوق لانخفاض السعر عن السعر الذي تم به الشراء وقت إبرام العقد⁸¹.

- في حالة عدم وجود عقد سلم مواز، يستوجب على المصرف تخزين السلعة في المستودعات لعدم قدرته على بيعها فور استلامها، وبذلك تزداد مصاريف السلعة عوض أن يبيعها لطرف ثالث بموجب عقد ثان بسعر محدد مسبقاً يحمي المصرف نفسه من مخاطر السوق⁸².

3- مخاطر تشغيلية

من بين المخاطر التشغيلية التي يواجهها المصرف الإسلامي الأخطاء البشرية أو الأخطاء في الدراسة الائتمانية للمشروع⁸³.

المطلب الخامس: مخاطر التورق

تتوجه أغلبية المصارف الإسلامية إلى انتهاج صيغة التمويل بالتورق بعدّها صيغة تمويلية رئيسة للعملاء وذلك لأنها منخفضة المخاطر.

يتميز هذا النوع من التمويل بأن المخاطر يتحملها العميل، لأن السلع المقتناة تكون في ذمته وضمانه حتى تنتقل من يده إلى يد أخرى، في حينها يوكل العميل المصرف في بيع السلعة، وقتها تصبح السلعة أمانة في يد المصرف، وبذلك إذا حصل أي تلف كلي أو جزئي للسلعة دون أن يكون سبب ذلك تقاعس المصرف أو تهاونه فتلفها يحسب على مالكها الأصلي وهذا ما يندرج ضمن مخاطر السلعة⁸⁴.

هناك الخطر الائتماني كون العميل يصبح مديناً للمصرف مع احتمال تأخره عن السداد في حالة التورق الفقهي، أي الذي لا يوكل في العميل المصرف ببيع السلعة لطرف ثالث.

المطلب السادس: مخاطر الاستصناع

1- مخاطر الائتمان

- عدم استطاعة المصنع تسليم السلعة في الأجل المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين أو فشله في ذلك، أو عدم قدرته على تسليم السلعة حسب المواصفات المحددة من طرف العميل مما يعرض المصرف لخسارة محتملة في الحصول على السلعة نفسها من مكان آخر⁸⁵.

- أحد مخاطر الائتمان التي تواجهها المصارف الإسلامية هي تكوّل العميل طالب السلعة أو عجزه عن سداد الأقساط المتفق عليها، مما يجبر المصرف على تحمل تكاليف أخرى كتكاليف التخزين والنقل والتسويق وقد يتحمل خسارة بيعها إلى زبون آخر.⁸⁶

2- مخاطر السوق

قد تتغير أسعار المواد الأولية التي تدخل في عملية الصناعة بين الفترة التي تمت فيها الدراسة وفترة إبرام العقد مما يعرض المصرف إلى تحمل تكاليف أخرى⁸⁷.

3- مخاطر تشغيلية

⁷⁹ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية (رسالة لنيل شهادة

الدكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2005م)، ص 66.

⁸⁰ طارق الله خان، وحبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية (المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي

للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1423هـ/2003م)، ص 69.

⁸¹ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، مرجع سابق، ص 143.

⁸² موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال

معيير بازل II، مرجع سابق ص 102.

⁸³ المرجع السابق نفسه.

⁸⁴ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، مرجع سابق، ص 147.

⁸⁵ المرجع السابق نفسه، ص 145.

⁸⁶ طارق الله خان، وحبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية، مرجع سابق، ص 70.

⁸⁷ موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال

معيير بازل II، مرجع سابق، ص 100.

تتمثل مخاطر التشغيل في هذه الصيغة في الأخطاء التي يقع فيها المصرف في تقدير كلفة المستنوع أو الأخطاء المحتملة أثناء عملية التصنيع⁸⁸.
4- مخاطر الجوائح (الكوارث الطبيعية): التي تصيب السلعة المصنوعة قبل تسليمها.

ملف صفاقس الدولي الرابع للمالية الإسلامية

⁸⁸ موسى عمر مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، مرجع سابق، ص 100.

الخاتمة والنتائج

- في ختام هذا البحث الذي تناول إدارة مخاطر في المصارف الإسلامية، يمكن الوقوف على مجموعة من النتائج المستقاة من الفصول والمباحث المبثوثة في ثناياه، وهي كما في أدناه:
- (1) - إن إدارة المخاطر المالية في المؤسسات أو الشركات أو الهيئات تعني مجموعة من الوسائل و الطرائق الإجرائية التي تروم إبعاد الخطر أو على الأقل تقليصه.
 - (2) - إن المصارف الإسلامية أكثر عرضة لهذه المخاطر نظرا لتعدد العقود واعتمادها على صيغ عقود تجمع بين المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية، وكذا تأكيدها على مبدأ الاشتراك في المخاطر مع العملاء.
 - (3) - إن عدم التطبيق الصحيح للعقود في المعاملات الإسلامية، يؤدي إلى انحراف المصرف الإسلامي عن هدفه ورسالته التي تأسس لتأديتها.
 - (4) - إن الجهالة في الفقه الإسلامي هي إحدى أوجه الغرر المنهي عنه شرعا، كونه يؤدي إلى المنازعة.
 - (5) - إن المصارف الإسلامية مطالبة بتوفير معلومات دقيقة وتقويم صحيح للمخاطر وزيادة درجة الإفصاح عن هيكل رأس المال ونوعية المخاطر والسياسات المحاسبية المتبعة في تكوين المخصصات لضمان إدارة ناجعة للمخاطر.
 - (6) - إن طلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب التمويل يحمل أهمية كبرى بالنسبة للمصرف، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالتمويل طويل الأجل.
 - (7) - يعد رأس المال حماية للمؤسسات المالية من المخاطر غير المتوقعة، لذا فإن من المهم تخصيصه لمواجهة المخاطر المختلفة التي تعترض هذه المصارف.
 - (8) - إن الطاقة الاقتراضية هي معيار موضوعي وكمي لقياس قدرة العميل على السداد.
 - (9) - إن مبدأ التنويع ينبغي ملاحظته، وذلك لأن المخاطرة التي يتضمنها امتلاك أصل من الأصول في محفظة استثمارية تتكون من عنصرين، أحدهما يمكن جعله ينخفض إلى حد الاختفاء عبر عملية التنويع، والعنصر الثاني لا بد أن يتحملة المستثمر.
 - (10) - لم أجد تعريفاً لمعنى المخاطرة في الفقه الإسلامي، لكن العلماء والفقهاء تناولوها في كثير من المواضع عند تعرضهم لمسألة الغرر الذي يكون في بعض العقود.
 - (11) - إن مصطلح إدارة المخاطر الائتمانية، وإن لم يرد في نصوص الفقهاء المتقدمين، إلا أنه لم يكن غائبا في تفكيرهم الفقهية وتطبيقاتهم العملية.
 - (12) - إن الغرر في العقود المالية يشمل كل جهالة تعلقت بالمعقود عليه أو بتعين العقد، أو بقيمة الثمن أو الثمنون، أي قدره، وما إذا كان بأجل أم لا، وكذا الجهل بوجوده، أو عدم القدرة على تسليمه، ويمكن إرجاع كل هذا إلى عدم وجود الشروط المفسدة للبيع.
 - (13) - إن أهم صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية تقوم على التركيز على الطبيعة الاستثمارية من منظور الإسلامي.
 - (14) - إن قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم تفترض في طبيعة المعاملات المصرفية الإسلامية وجود مخاطر وإلا فلا معنى ولا مسوغ للربح بدون مخاطر، ومن العناصر المهمة لفهم إدارة المخاطر فهم المفاضلة بين المخاطرة والعائد.
 - (15) - إن اعتبار عدم تجاوز تكلفة درء خطر ما عن قيمته، أمر في غاية الأهمية؛ إذ إنه ليس من المنطق أن يتكلف المصرف مبلغا أكبر من الخسارة الناجمة عن الخطر حال حدوثه لدرء احتمال حدوثه.
 - (16) - إن الرقابة الشرعية تكون مسؤولة أمام المصارف الإسلامية على وجه الخصوص وهي كذلك مسؤولة أمام هيئات منظمة هذا القطاع، وهي قبل هذا مسؤولة أمام الله تعالى ومحاسبة على كل ما تقوم به.
 - (17) - إن المصارف الإسلامية تعيش إلى جانب التحديات الائتمانية وتحدي التوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية تحديات سوقية، ولا سيما فيما يتعلق بمنتج المضاربة والمشاركة والاستصناع والسلم وما إلى ذلك، وقضية التسعير في هذا الجانب لها أثر في هذه التحديات.
 - (18) - إن تصنيف مخاطر تعثر المقترض تصنيف تنازلي مكون من (10) فئات وهو مبني على (6) معايير هي: (الصناعة، والموقع التنافسي، والأداء التشغيلي، والتدفق النقدي، والوضع المالي، والإدارة).
 - (19) - إن إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية تتفق ونظيرتها التقليدية، وخلافها معها ينحصر في الجزء خاص بالمخاطر الشرعية أو مخاطر التوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. Shariah compliance
 - (20) - إن جل منتجات إدارة المخاطر الائتمانية ونماذجها متوافقة عموما مع الشريعة الإسلامية، لكن ثمة أدوات محل شبهة وخلاف، وذلك مثل profit rate swap، ولكن ولكن إنها عملية مبادلة مرابحات لا تختلف كثيرا عن interest rate swap أي مبادلة سعر الفائدة الربوية.
 - (21) - إن الإشكالية في إدارة المخاطر تكمن بعض الأدوات التي هي متعلقة بالمشتقات، ومتعلقة بالمستقبليات، وهذه الأمور تحوم حولها شبهات كثيرة، فالمجمع الفقهي تحفظ عليها، وتحفظ على صناديق الاحتياط hedging funds، وثمة كثير من الدراسات التي ترى بأنها وسائل هي أقرب إلى القمار منها إلى تقليل المخاطر.

توصيات البحث

أما توصيات البحث فيمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- ضرورة تعميق البحث في موضوع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية عبر التأصيل الشرعي الشامل لها، وكذا ربط الجانب التأصيلي بالجانب التطبيقي العملي.
 - 2- أهمية تجديد النظر في المعايير والإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، ولا سيما المحاسبية منها كونها تمثل حجر الزاوية في تحديد المخاطر وتوجيه الهيئات المضطلة بوضع المعايير الاحترازية.
 - 3- ضرورة عقد لقاءات تشاورية بين المرجعيات المؤسسية المضطلة بضبط المعايير والضوابط المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، ويرى الباحث أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية يجب أن يكون لهما حضور في هذه اللقاءات التنسيقية.
 - 4- ضرورة التأكيد على قيام مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بالإفصاح عن المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار بصورة ملائمة ومنظمة حتى يتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها، ومن ثمة حماية مصالحهم عند اتخاذ قراراتهم.
 - 5- ضرورة عقد لقاءات تنسيقية بين المصارف المركزية لمناقشة القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر للمصارف الإسلامية ومحاولة وضع إستراتيجية موحدة لها، وهي ما ستعطي مزيدا من الثقة في المالية الإسلامية من دون أدنى شك.
 - 6- أهمية تحفيز الجامعات ومؤسسات البحث العلمي على المشاركة الفعالة في عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل لتعميق النظر في قضية إدارة المخاطر الائتمانية كونها تمثل حجر الزاوية في عمل المؤسسات المالية الإسلامية.
- والله الموفق لما يحبه ويرضاه

المراجع

- سورة البقرة: الآية (276).
- سورة البقرة: الآية (278).
- سورة البقرة: الآية (279).
- سورة البقرة: الآية (280).
- سورة الكهف: الآية (34).
- ابن القيم الجوزية، **إعلام الموقعين**، ج3، ص 198، والنووي، **روضة الطالبين**، ج3.
- ابن القيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد** (بيروت: مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبدالقادر الأرنؤوط، ط27، 1415هـ/1994م) ج5.
- ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج29.
- أبو إسحاق ابن مفلح الحنبلي، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1400هـ)، ج4، ص77، ومنصور بن إدريس البهوتي، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، 1390هـ)، ج2.
- أبو إسحاق الشيرازي، **المهذب** (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج1.
- أبو الحسن، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق: فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.ط) ج3، ص 1153، أبو عيسى، الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.ط) ج3، ص 532، أبو بكر، عبد الرزاق الصنعاني، **مصنف عبد الرزاق**، تحقيق: حبيب الأعظمي (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ) ج8، ص 75، أبو بكر، البيهقي، **سنن البيهقي الكبرى**، تحقيق: محمد عطا (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، 1994م) ج5.
- أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم** (مصر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، 1374هـ/1955م)، ج10.
- أبو الطيب العظيم آبادي، **عون المعبود** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ)، ج9.
- أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه** (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن النجدي، د.ط، د.ت)، ج20.
- أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه** (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن النجدي، د.ط، د.ت)، ج28.
- أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت)، ج11.
- أبو الوليد محمد بن رشد، **بداية المجتهد** (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج2.
- أبو الوليد محمد بن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج2.
- أبو الوليد محمد بن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج2.
- أبو بكر السرخسي، **المبسوط** (بيروت: دار المعرفة، 1406هـ)، ج11.
- أبو بكر علي الهيثمي، **مجمع الزوائد** (القاهرة، وبيروت: دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، 1407هـ)، ج4، ص80.
- أبو عبد الله القرطبي، **تفسير القرطبي** (القاهرة: دار الشعب، تحقيق: أحمد البردوني، ط2، 1372هـ).
- أبو عبد الله المغربي، **مواهب الجليل**، مرجع سابق، ج4.
- أبو عبد الله بن مفلح المقدسي، **الفروع** (بيروت: دار الكتب العلمية، تحقيق: حازم القاضي، ط1، 1418هـ)، ج4، ص3، ومحمد بن بدر الدين الدمشقي، **أخصر المختصرات** (بيروت: دار البشائر الإسلامية، تحقيق: محمد العجمي، ط1، 1416هـ)، ج1، ص163، ومنصور البهوتي، **كشاف الفتاوى** (بيروت: دار الفكر، تحقيق: هلال المصليحي، 1402هـ)، ج3، ص146، ومحمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي** (بيروت: دار الفكر، تحقيق: محمد عيش، د.ط، د.ت).
- أبو عبد الله مالك بن أنس، **الموطأ** (مصر: دار إحياء التراث العربي، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، د.ط، د.ت)، ج2، ص685، وأبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، **صحيح البخاري** (بيروت: دار ابن كثير، واليمامة، تحقيق: مصطفى البغا، ط3، 1987م)، ج2، ص745، ومسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، د.ط، د.ت)، ج3، ص1165، وأبو بكر البيهقي، **سنن البيهقي الكبرى**، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، تحقيق: محمد عطا، 1994م)، ج5.
- أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، **الأم** (القاهرة: دار الفكر، ط3، 1403هـ/1983م)، ج3.
- أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، **صحيح البخاري** (بيروت: دار ابن كثير، واليمامة، تحقيق: مصطفى البغا، ط3، 1987م)، ج2، ص845، وأبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري** (بيروت: دار المعرفة، تحقيق: عبد الباري، ومحب الخطيب، 1379هـ)، ج5، ص62، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود** (بيروت: دار الفكر، تحقيق: محمد عبد الحميد، د.ط، د.ت).
- أبو عبد الله المغربي، **مواهب الجليل** (بيروت: دار الفكر، ط2، 1398هـ)، ج4.
- أبو عمر ابن عبد البر، **التمهيد** (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري، د.ت.ط)، ج17، ص7، وأبو عبد الله الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1423هـ)، ج5، ص186، ومحمد بن علي الشوكاني، **نيل الأوطار** (بيروت: دار الجيل، 1973م)، ج5.
- أبو عمر يوسف بن عبد البر، **الكافي** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1407هـ)، ج1.
- أبو محمد القاضي عبد الوهاب، **التلقين** (الرياض: مكتبة الباز، د.ط، د.ت)، ج2.
- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، **المغني والشرح الكبير** (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت).

- أبو محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، **المغني** (بيروت: دار الفكر، ط1، 1405هـ)، ج4، ص78، ومحمد الشربيني، **الإقناع** (بيروت: دار الفكر، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، 1415هـ)، ج2، ص274، ومحمد أمين، **حاشية ابن عابدين** (بيروت: دار الفكر، ط2، 1386هـ)، ج4، ص591، وعلاء الدين الكاساني، **بدائع الصنائع** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1983م)، ج5، ص163، ومحمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي** (بيروت: دار الفكر، تحقيق: محمد عليش، د.ط، د.ت)، ج2.
- أحمد بن تيمية، **مختصر الفتاوى المصرية** (مصر: دار ابن رجب، اختصار: بدر الدين محمد بن علي الحنبلي، ط3، 2001م)، ج2.
- أحمد تمام سالم، "تحديد وقياس التدفقات النقدية من المشروعات الاستثمارية"، **المجلة العلمية لتجارة الأزهر** (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التجارة)، ع23، 1998م.
- أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: البيوع، باب: ما جاء في أن العارية مؤداة، ج3، ص564، حديث رقم: 1264، وقال فيه حديث حسن غريب، وسنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقة من تحت يده، ج10، ص382، ولأنه لم يكتب فيه شيء فهو عنده صالح، والحاكم، المستدرک على الصحيحين، ج5، ص401، قال فيه صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.
- الحديث صحيح، رواه الإمام مسلم في صحيحه، باب: يُطْلَقُ بَيْعُ الْحَصَاةِ وَالتَّبَعِ الَّذِي فِيهِ غَرَرٌ، حديث رقم: 3881، ج10.
- الحديث صحيح، رواه البخاري في صحيحه، باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ} وَمَا يُتَّهَى عَنِ الْكُذْبِ، حديث رقم: 6094، ج20.
- الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل** (القاهرة: دار أبولو للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1417هـ/ 1996م).
- تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، في الملتنقى الدولي الثاني تحت عنوان: **الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية**، بتاريخ 5 و 6 ماي 2009 بجامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر).
- تفيدة علي السيد هلال، **معايير تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور إسلامي** (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 1996م).
- سليمان بن خلف الباجي. **المنتقى شرح الموطأ** (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت، ط)، ج5.
- سليمان ناصر: **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية** (غرداية-الجزائر: نشر جمعية القرارة، ط1، 1423هـ/2002م).
- شمس الدين محمد بن أحمد الرملي، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي** (القاهرة: دار الفكر، 1404هـ/1984م)، ج4.
- طارق الله خان، وحبیب أحمد، **إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية** (المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1423هـ/2003م).
- عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، **مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية** (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2005م).
- عبد السلام بن عبد الله بن تيمية، **المحرر في الفقه** (الرياض: مكتبة المعارف، ط2، 1404هـ)، ج1.
- عبد المنعم أحمد التهامي، **التمويل: مقدمة في المنشآت والأسواق المالية** (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1983م).
- علي القنوي، **أنيس الفقهاء** (جدة: دار الوفاء، تحقيق: أحمد الكبسي، ط1، 1406هـ)، ج1، ص206، وأبو عبد الله البعلبي الحنبلي، **المطلع** (بيروت: المكتب الإسلامي، تحقيق: محمد الأدلبي، 1981م)، ج1.
- علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات** (بيروت: دار الكتاب العربي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، 1405هـ).
- فرحات الصافي على، **قسم المحاسبة والمراجعة**. كلية التجارة جامعة الأزهر، بحث حول: **مخاطر صيغ الاستثمار في المصارف التقليدية والإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة**.
- فضل عبد الكريم محمد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ورقة، 2008م/1429هـ.
- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط** (تركيا: دار الدعوة، ط2، 1989م)، ج1.
- محمد الزحيلي، **التمويل الاقتصادي: عقد السلم والاستصناع في الفقه الإسلامي** (دمشق: دار المكتبي للطباعة والنشر، ط1، 1418هـ/1998م).
- محمد أمين بن عابدين، **رد المختار على الدر المختار** (مصر: مكتبة مصطفى الحلبي، 1966م)، ج5.
- محمد بشير علي، **القاموس الاقتصادي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات العربية والنشر، ط1، 1985م).
- محمد بن عبد الباقي الزرقاني، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ)، ج3.
- محمد بن علي الشوكاني، **السيل الجرار** (بيروت: دار الكتب العلمية، تحقيق: محمود زايد، ط1، 1405هـ)، ج2.
- محمد بن محمد بن سليمان، **التقرير والتحبير** (بيروت: دار الفكر، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، ط1، 1996م)، ج1.
- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط** (بيروت: دار العلم للجميع، د.ط، د.ت)، ج2.
- محمد عبد الحكيم زعير، "الاجتهاد الجماعي في المجال الاقتصادي والمصرفي: الاستصناع"، **مجلة الاقتصاد الإسلامي** (الإمارات: بنك دبي الإسلامي)، العدد 194، محرم 1418هـ / يونيو 1997م.
- محمد عبد الحليم عمر، "الاحتياط ضد مخاطر الائتمان في الإسلام بالتطبيق على البنوك الإسلامية"، **مجلة الدراسات التجارية الإسلامية** (القاهرة: مركز صالح كامل)، العددان الخامس والسادس، يناير وأبريل 1985م.
- مصطفى الزرقاء، **نظام التأمين** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 1415هـ/ 1994م).
- منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي** (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط3، 2004م).
- موسى عمر مبارك أبو محييد، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II** (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، مصر، 1429هـ/2008م).

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية رقم (4) التمويل بالمشاركة، المنامة البحرين، (المعتمد بتاريخ 16 من رمضان 1416 هـ / 5 فبراير 1996 م).

- أبو الحسين علي بن أبي بكر المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي (لبنان: دار إحياء التراث العربي، اعتنى بتصحيحه: طلال يوسف، ط1، 1416 هـ/1995 م)، ج3-4، ص336؛ وينظر: نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي، طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (بيروت: دار الكتب العلمية، علق عليه ووضع حواشيه: محمد الشافعي، ط1، 1418 هـ/1997 م).

- الحديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرج، الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد، المستدرک، تحقيق: الإمام الذهبي، كتاب البيوع، ج2. دت).

ملحق صفافس الدولي الرابع للمالية الإسلامية